

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.2023
9 April 2009

ARABIC
Original: FRENCH

العهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية
والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الخامسة والسبعون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)*
من الجلسة ٢٠٢٣

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف،
يوم الاثنين ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باغواتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

النظر في حالة حقوق الإنسان في غامبيا دون توافر التقرير الدوري الثاني

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة بوصفه الوثيقة CCPR/C/SR.2023/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق، Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٦ من جدول الأعمال) (تابع)

النظر في حالة حقوق الإنسان في غامبيا دون توافر التقرير الدوري الثاني (CCPR/C/74/L/GMB)

١- الرئيس لاحظ عدم حضور وفد عن الدولة الطرف وسأل اللجنة عما إذا كان قد حصل على تفسير بهذا الشأن.

٢- السيد شميدت (أمين اللجنة) قال إنه اتصل بالبعثة الدائمة لغامبيا في جنيف الساعة ١٤/٣٠ ليسأل عما إذا كان الوفد الذي كان من المقرر أن يضم وزير العدل والمدعي العام في طريقه إلى قصر ويلسون. فقيل له إن الوفد لم يتمكن للأسف من ركوب الطائرة في بانجول على إثر حدوث عطل فني. ولم يتمكن الشخص الذي تحدث إليه في البعثة الدائمة أن يؤكد له ما إذا كان من المحتمل أن يصل الوفد في وقت لاحق أم لا. وعلاوة على ذلك، قال السيد شميدت إنه حين سأل عن مدى إمكانية حضور أحد من أعضاء البعثة الدائمة ليحل محل الوفد، قيل له إن القائم بالأعمال نفسه يوجد في بانجول وإن السكرتير الأول مسافر في مهمة إلى مصر.

٣- الرئيس عبر عن أسفه لهذه الحالة، وذكر بأنه سبق أن تقرر النظر في حالة حقوق الإنسان في غامبيا في الدورة الرابعة والسبعين للجنة. فطلبت السلطات في الدولة الطرف إلى اللجنة إرجاء هذا الاستعراض إلى الدورة الخامسة والسبعين، والتزمت خطياً بإرسال وفد إلى جنيف للمشاركة في أعمال اللجنة. ومضى قائلاً بالإضافة إلى ذلك، إن البعثة الدائمة لغامبيا لم تعتبر إشعار اللجنة بغياب الوفد أمراً مجدياً، ولو لم يبادر السيد شميدت إلى الاتصال بالبعثة بنفسه لأضاعت اللجنة كثيراً من الوقت في الانتظار دون طائل. ورأى أنه يجب على اللجنة الآن أن تقرر ما إذا كانت تنوي الشروع في استعراض التدابير التي اتخذتها غامبيا لإعمال الحقوق المعترف بها في العهد، والتقدم المحرز في مجال ممارسة هذه الحقوق، دون توفر أي تقرير ودون حضور الوفد. وقال إنه في حال اتخاذ قرار من هذا القبيل، سيتم الاستعراض في جلسة مغلقة طبقاً للمادة ٦٩ ألف من النظام الداخلي للجنة. وأشار إلى وجود إمكانية أخرى وهي أن تقرر اللجنة تأجيل استعراض حالة حقوق الإنسان في الدولة الطرف مرة أخرى. وقال الرئيس إنه على الصعيد الشخصي، يعتبر أنه لا يجوز أن تقبل اللجنة أن تُعامل بهذا الأسلوب، وأعرب عن عدم تأييده لتأجيل آخر.

٤- السيد سولاري - يريغوين يؤيده السيد كلاين، اعتبر أن الدولة الطرف حين لا تتقيد بالتزاماتها بموجب العهد، فنتقاعس عن تقديم تقريرها وإرسال وفد للمشاركة في أعمال اللجنة، فإنها لا تمس بأحكام العهد فحسب، وإنما تعرقل عمل اللجنة أيضاً. وقال إنه من حسن الحظ أن تجاوز هذا النوع من العراقيل لم يعد متعذراً بفضل الإصلاح الجديد للنظام الداخلي للجنة. وبناءً على ذلك، وبالنظر إلى ما أُتيح للجنة من معلومات وافرة مستقاة من مصادر موثوقة، ولا سيما منها المنظمات غير الحكومية، اعتبر السيد سولاري - يريغوين أن من واجب اللجنة أن تتحمل مسؤولياتها وتشرع دون مزيد من الإبطاء في استعراض حالة حقوق الإنسان في غامبيا.

٥- السيد شاينين يؤيده السيد بالدين، والسيد خليل والسيد كريتسمر والسيد ريفاس بوسادا، ذكّر بأن الدولة الطرف تأخرت مدة ١٧ عاماً في تقديم تقاريرها، وبأنها وعدت بإرسال وفد إلى جنيف خلال الدورة الحالية للجنة. وقال إنه بناءً على ذلك، لا يؤيد تأجيل النظر في حالة حقوق الإنسان في هذا البلد إلى دورة أخرى. ولكن بوسع اللجنة أن تقرر تأجيل استعراض الحالة إلى جلسة لاحقة من الدورة الحالية، لكي يعد أعضاؤها العدة لطرائق عمل غير تلك التي كانت مقررة، من جهة، ويتم التحقق عبر الأمانة، من احتمالات وصول الوفد في أجل قريب، من جهة أخرى.

٦- السيد أندو قال إن لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد استعرضتا مؤخراً، الحالة السائدة في غامبيا على حد علمه. وأضاف أنه يود معرفة ما إذا كانت الدولة العضو قد أرسلت وفداً يمثلها.

٧- السيد شميدت (أمين اللجنة) قال إن الدولة الطرف قدمت بالفعل تقريراً إلى لجنة حقوق الطفل التي استعرضته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وكان الوفد حاضراً.

٨- السيد عمر أيد اقتراح السيد شاينين ولكنه عبر عن ارتياحه الشديد إزاء احتمال وصول الوفد إلى جنيف خلال انعقاد الدورة الحالية. ورأى أنه من الصعب الاعتقاد بأن البعثة الدائمة لغامبيا كانت تنتظر فعلاً وصول وفد رفيع من العاصمة إذا ما علمنا أن القائم بالأعمال والسكرتير الأول كليهما مسافران خارج جنيف.

٩- السيدة شانين قالت إنها لا تؤيد منح الدولة الطرف مهلة إضافية ولو كانت لنصف يوم واحد. وأضافت قائلة إنه لو عاود أمين اللجنة الاتصال بالبعثة سيجد لديها تفسيراً أكثر إسهاباً فيما يتعلق بغياب الوفد، وحينها لن يكون في مقدور اللجنة أن ترفض تأجيل النظر في حالة حقوق الإنسان في غامبيا مرة أخرى. ولهذا اقترحت السيدة شانين الشروع فوراً في استعراض حالة حقوق الإنسان في الدولة الطرف في جلسة مغلقة.

١٠- السيد بالدين قال إنه يكفي أن تطلب اللجنة من أمينها عدم الاتصال بالبعثة الدائمة لغامبيا لكي تتفادى الوقوع من جديد في وضع لا يسمح لها برفض تأجيل النظر في الحالة السائدة في الدولة الطرف في مجال حقوق الإنسان.

١١- الرئيس اقترح أن تنظر اللجنة في جلستها القادمة، في التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لإعمال الحقوق المعترف بها في العهد، وما أُحرز من تقدم في مجال ممارسة هذه الحقوق، في جلسة مغلقة بموجب المادة ٦٩ ألف من النظام الداخلي. وأضاف قائلاً إنه سيتم عرض الحالة السائدة في غامبيا في مجال حقوق الإنسان، والإجراءات التي اتبعتها اللجنة، في مؤتمر صحفي سيعقد عقب انتهاء هذه الدورة، وبالطبع في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة أيضاً.

١٢- وقد تقرر ذلك.

رُفع الجزء الأول (العلني) من الجلسة الساعة ١٥/٥٠
